

ورقة مفهوم حول تنقيح سلسلة بيانات الحسابات القومية 2004 - 2016

مقدمة:

يمثل إعداد الحسابات القومية لأية دولة ذروة الجهود المبذولة في إعداد منظومة إحصاءات اقتصادية متكاملة وحديثة، وهذا يجعل من توفير البيانات الأساسية اللازمة لإعداد الحسابات القومية وتطوير العمل على المصادر المتاحة لتحقيق التغطية الشاملة للبيانات أحد أهم الأهداف المتوخاة عند الشروع ببناء قواعد البيانات الإحصائية الاقتصادية بمختلف أنواعها وتشعباتها، حيث تقدم الحسابات القومية وصفاً إحصائياً منظماً للاقتصاد ككل، وبنفس الوقت تعمل على توفير البيانات الإحصائية المفصلة عن التعاملات التي تجري بين مختلف الأطراف في الاقتصاد المحلي من جهة، وبين الاقتصاد المحلي وباقي دول العالم من جهة أخرى، والوقوف على اتجاهات النمو في الاقتصاد الوطني من سنة لأخرى ومراقبة الأداء الاقتصادي وتقلباته عبر السنوات. بالتالي، يكتسب إعداد سلسلة زمنية متسقة ومنسجمة لبيانات الحسابات القومية وبالأسعار الجارية والثابتة أهمية قصوى لما يعنيه ذلك من فتح آفاق المقارنة والقياس والتحليل الاقتصادي.

يعتبر الناتج المحلي مؤشر يقيس إجمالي القيمة المضافة لكافة الأنشطة الاقتصادية من خلال المخرجات من السلع والخدمات للاستعمال النهائي التي ينتجها اقتصاد ما بواسطة المقيمين وغير المقيمين من سكانه، (عوامل الإنتاج المحلية من الأرض والعمال ورأس المال) وبغض النظر عن توزيع هذا الإنتاج محلياً أو خارجياً.

لقد عكف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على إعداد بيانات الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة، وسعى دوماً إلى تحقيق مستويات تغطية أفضل لمؤشرات الناتج المحلي الإجمالي بما يعكس صورة واضحة عن الاقتصاد الفلسطيني، ولذلك شهدت الحسابات القومية تنقيحات مستمرة للبيانات تعزيزاً لهذا الهدف وتماشياً مع التوصيات الدولية التي تؤكد على ضرورة الحصول وبشكل مستمر على تنقيح للحسابات القومية في ظل اعتماد منهجيات جديدة أو توفر مصادر بيانات إضافية.

دواعي التنقيح:

تم تنقيح بيانات الحسابات القومية للأعوام 2004 - 2016 اعتماداً على مجموعة من العوامل التي استدعت التنقيح تتلخص بالتالي:

أولاً: اعداد جداول العرض والاستخدام 2017

تعتبر جداول العرض والاستخدام من أهم الأدوات المتبعة في العديد من الأجهزة الإحصائية لتتبع الاتساق العام للبيانات التي ترد من مصادر مختلفة، حيث تتبع أهمية هذه الجداول في قدرتها على فحص مواطن الضعف ورصد أهم المعاملات الاقتصادية والمنتجات ضمن جدولي العرض والاستخدام.

يتطرق جانب العرض لإجمالي السلع والخدمات المعروضة في الاقتصاد من خلال الإنتاج المحلي أو الواردات، في حين يتعرض جانب الاستخدام إلى إجمالي السلع والخدمات المستخدمة في الاقتصاد وفق الاستخدام النهائي أو الوسيط بحيث يتم استخدام هذه السلع والخدمات إما كمدخلات لإنتاج سلع وخدمات أخرى أو يتم استهلاكها نهائياً من قبل الأسر والحكومة والمؤسسات غير الربحية أو كاستثمار أو يتم تصديرها.

إن اعداد جداول العرض والاستخدام بحاجة الى توفر مصادر بيانات على المستوى التفصيلي بما يخدم بناء مصفوفة المدخلات والمخرجات ولتكون بذلك بمثابة أداة لخدمة صناع القرار.

تاريخياً، تم اعداد جداول العرض والاستخدام في فلسطين من خلال برنامج الحسابات القومية في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لدورات مختلفة كان آخرها للعام 2017، علماً أنه قد تم تنفيذه للأعوام 1997 و 2004 وفق توفر تغطية مناسبة للبيانات.

لقد ساهم تنفيذ جداول العرض والاستخدام في فحص الترابطات في الاقتصاد وعكس المعاملات التي ظهرت ما بين جانبي العرض والاستخدام بما يحقق التوازن الاقتصادي بين الجانبين، وبما يعزز من جودة الاحصاءات الاقتصادية وتحسين مستويات التغطية والشمول لكافة القطاعات الاقتصادية وتوفير تقديرات للأنشطة غير الرسمية (القطاع غير المنظم).

وقد جاء تنفيذ جداول العرض والاستخدام للعام 2017 للأسباب التالية:

1. تنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017 كمصدر بيانات مهم في توفير تغطية افضل وأكثر حداثة.
2. تنفيذ مسح انفاق واستهلاك الاسرة للعام 2017 بما يسمح بتوفير متطلبات جانب الطلب للمنتجات المطروحة.

ثانياً: تنقيح المسوح الاقتصادية 2013-2016 استناداً الى التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017

تعتبر المسوح الاقتصادية من أهم مصادر بيانات الحسابات القومية، حيث أنها تغطي بيانات المنشآت العاملة في الأنشطة المختلفة، وبالتالي تعطي صورة عن أداء القطاع الخاص وغير الربحي.

ويتم الاعتماد في عينة المسوح الاقتصادية على إطار التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت كإطار للمعاينة وسحب العينات المختلفة وفق النشاط والتوزيع الجغرافي.

وفق التوصيات الدولية فإن تنقيح المسوح المختلفة يتم في أعقاب تنفيذ تعداد المنشآت والذي يوفر تغطية شاملة لبيانات المنشآت، علماً بأنه تم تنفيذ تعداد المنشآت للعام 2012 وأعقبه التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت للعام 2017، وبالتالي اقتضى ذلك تعديل البيانات ما بين التعدادين من أجل إيجاد سلسلة زمنية متناسقة وأكثر دقة وتعبيراً عن الواقع الاقتصادي للمؤشرات الاقتصادية الرئيسية (عدد المؤسسات، عدد العاملين، تعويضات العاملين، الإنتاج، الاستهلاك الوسيط، القيمة المضافة والتكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي) ليشمل بذلك أنشطة الصناعة، الانشاءات، تجارة الجملة والتجزئة، النقل والتخزين، المعلومات والاتصالات اضافة الى الخدمات.

ثالثاً: التطور في المنهجيات المتبعة في المسوح الاقتصادية نحو استخدام أكبر للسجلات الادارية

يرتبط هذا الموضوع وبشكل مباشر في التنقيح على سلسلة المسوح الاقتصادية، حيث أنه وضمن سعي الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الدؤوب على تطوير منهجيات العمل فقد عكف الجهاز على تطوير العمل على سلسلة المسوح الاقتصادية والسعي للانتقال التدريجي للسجلات الادارية من خلال قوائم الشركات المسجلة في السجلات الادارية للحصول على البيانات الخاصة بالقطاع الخاص. هذا العمل الذي أظهر تحسناً في مستويات التغطية لبيانات الشركات والمنشآت المسجلة والحصول على البيانات من خلال القوائم المالية ومقارنتها بذات البيانات التي تم الحصول عليها من خلال المسوح الاقتصادية المستوفاة من الميدان مباشرة من خلال عينة مسحوبة من التعداد.

رابعاً: بيانات الإحصاءات الزراعية 2013-2017

تم الاعتماد بشكل كامل على البيانات الواردة من وزارة الزراعة والتي وفرت قاعدة بيانات محدثة للإحصاءات الزراعية للفترة 2013-2017 والتي تستند على تقديرات مديريات الزراعة في المحافظات، وتم فحص هذه البيانات من خلال الترابط في جداول العرض والاستخدام والذي أكد على جودة البيانات.

إن توفر قاعدة البيانات التي تم الحصول عليها من الوزارة ومطابقة كميات الانتاج الزراعي الواردة من وزارة الزراعة مع المصادر الأخرى من خلال جداول العرض والاستخدام كان لها التأثير على قيم الانتاج والاستهلاك الوسيط للنشاط الزراعي وساهم بالتالي في رفع القيمة المضافة لهذا النشاط وبالتالي حجم مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي. بالتالي كان لا بد أن ينعكس توفير هذه البيانات بصورة واضحة ومباشرة على بيانات الحسابات القومية والذي استدعى التنقيح لهذه الفترة لمواكبة هذه التطورات على قاعدة البيانات من الوزارة.

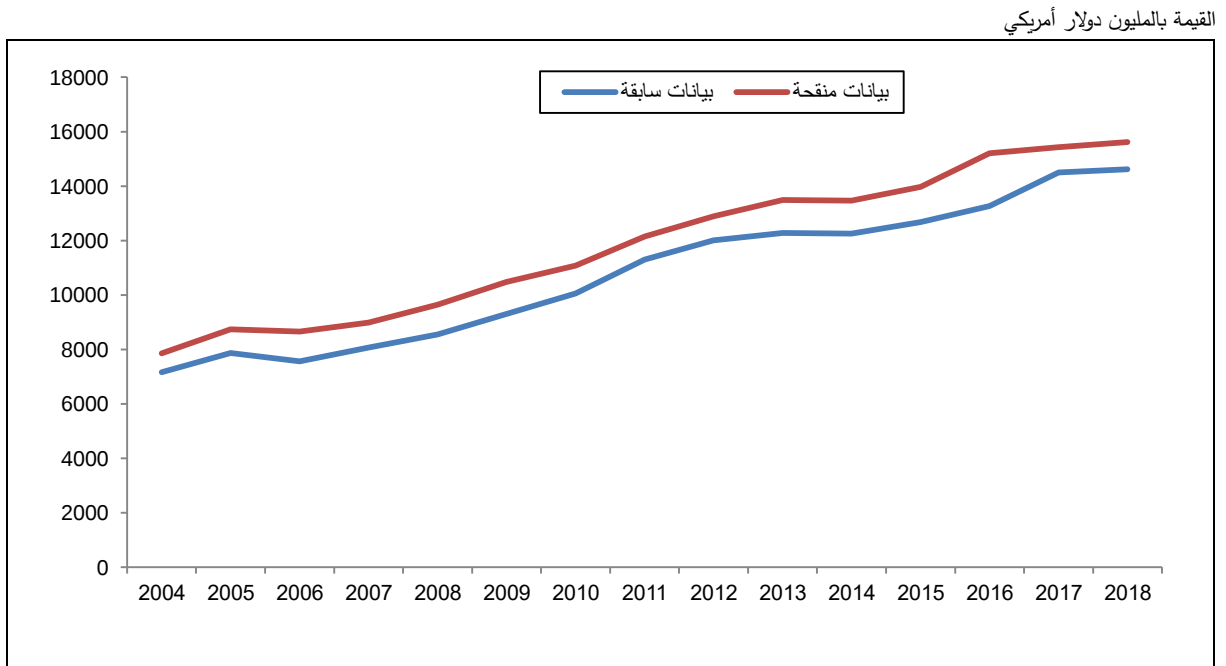
خامساً: الانفاق الحكومي وفق المنطقة

ساهم توفر بيانات تفصيلية حول الانفاق الحكومي على مستوى المنطقة الجغرافية (الضفة الغربية وقطاع غزة) في اعادة توزيع اجمالي النفقات الحكومية على المستوى الجغرافي بما يضمن التمثيل الأنسب ولعكس الانفاق الحكومي الفعلي وفقاً لذلك، وقد تم ذلك من خلال لقاءات تشاورية وتنسيق تام مع وزارة المالية بهذا الخصوص.

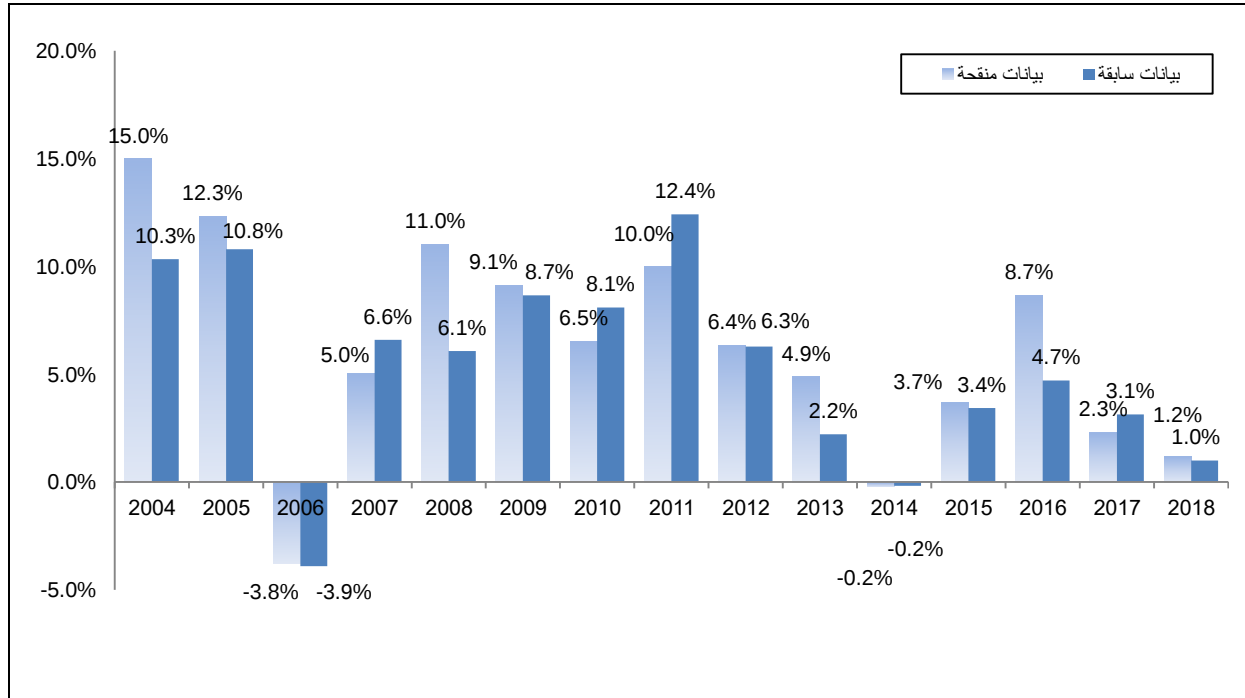
النتائج الخاصة بالحسابات القومية:

ان التطور الحاصل في العمل على تحقيق مستويات تغطية أفضل للبيانات أظهر ارتفاعاً في قيمة الناتج المحلي الاجمالي ولاسيما في السنوات 2013-2016، والشكل التالي يبين التغير في قيمة الناتج المحلي الاجمالي قبل وبعد التنقيح:

مقارنة الناتج المحلي الاجمالي في فلسطين للأعوام 2004-2018 بالأسعار الثابتة: سنة الاساس 2015
(بيانات سابقة ومنقحة)



مقارنة التغير في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال الأعوام 2004 - 2018 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2015
بيانات سابقة ومنقحة (نسبة مئوية %)



ملاحظة: نسب التغير للأعوام 2017، 2018 في البيانات السابقة تعتمد على تقديرات الحسابات القومية الربعية التي صدرت سابقاً

مما سبق يمكن استنتاج ما يلي:

- تعتبر السلسلة المنقحة الحالية أكثر شمولية وتغطية للأنشطة الاقتصادية المختلفة مما انعكس بتمثيل أفضل للاقتصاد الفلسطيني.
- لم تختلف الرواية الاقتصادية من حيث اتجاهات النمو أو التراجع على الناتج المحلي الإجمالي بمكوناته المختلفة وإنما كان التغير في قيمة الناتج المحلي الإجمالي الذي شهد تزايداً نتيجة لتحسن مستويات التغطية.
- تعتبر الأوضاع التي تشهدها فلسطين من حيث عدم السيطرة على المعابر والحدود والمناطق الجغرافية التي تقع خارج السيطرة وغيرها من المعوقات من أهم المحددات التي تعيق من إمكانية تحقيق شمولية لقياس المؤشرات الاقتصادية ولهذا السبب توجد جهود مستمرة في العمل مع الشركاء للحصول على بيانات أكثر شمولية باستمرار.
- تشير التوصيات الدولية الى ضرورة اجراء تنقيحات مستمرة للحسابات القومية في حال تم الحصول على بيانات أحدث وأكثر شمولية.